

آثار العولمة على المصارف الإسلامية

أ. / سعود عبد المجيد *

Abstract:

Les banques islamiques sont devenues une réalité, au-delà du cadre de la présence d'interagir positivement avec les problèmes de notre époque, et a imposé une nouvelle réalité sur le marché bancaire mondial, et a introduit un nouveau concept dans le secteur bancaire. Pourtant, ils ont, comme d'autres banques touchées par la positive et négative de cette libéralisation financière en cours.

Afin de limiter les aspects négatifs et positifs du phénomène de la mondialisation financière sur le secteur bancaire islamique, nous fournissons une brève définition des banques islamiques, et le phénomène de la mondialisation, afin de comprendre les implications lorsque le compte

Les mots clés: Banques islamiques, Mondialisation.

ملخص:

أصبحت المصارف الإسلامية واقعا ملموسا، تجاوز إطار التواجد إلى التفاعل بإيجابية مع مشكلات العصر، وفرضت واقعا جديدا على السوق المصرفية العالمية، وطرحت مفهوما جديدا في التعاملات المصرفية. رغم ذلك فإنها كغيرها من المصارف تتأثر إيجابيا وسلبيا من هذا التحرر المالي المتواصل.

ولحصر السلبيات والإيجابيات من ظاهرة العولمة المالية على المصارف الإسلامية، نقدم بالتعريف بإيجاز بالمصارف الإسلامية، وبظاهرة العولمة، من أجل فهم تلك الانعكاسات عند حصرها.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، العولمة.

* أستاذ مساعد (أ) - جامعة الجزائر 3.

مقدمة:

شهد العالم في نهاية الألفية الثانية، وبداية الألفية الثالثة تطورات هامة على مستويات متعددة، لعل أبرزها، انتهاء الحرب الباردة، وسقوط نظام القطبية الثنائية، بتفكك الاتحاد السوفيتي، وأصبحت المنظمة العالمية للتجارة التي أنشئت سنة 1994 لترعى شؤون التجارة، إحدى الركائز الأساسية، من ركائز النظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي. إضافة إلى ذلك، كانت الثورة العلمية وتكنولوجيا الاتصال والتحول الآليات السوق والخصوصية، وشاع الحديث عن العولمة وتعمق، وأصبح الاقتصاد العالمي قرية متنافسة الأطراف، الفاعلين فيها ليست الدول والحكومات فحسب، بل منظمات اقتصادية عالمية، ومؤسسات متعددة الجنسيات، وتكتلات عملاق والكل يسعى لاقتناص الفرص، وتفاذي السلبيات في إطار إزالة القيود، وتحرير المعاملات الاقتصادية والمالية على اختلاف أنواعها.

فرضت المصارف الإسلامية واقعا جديدا على السوق المصرفية العالمية نتيجة تفاقم الأزمات المالية والافلاسات المتكررة للمصارف الغربية، ورغم ذلك كغيرها من المصارف تتأثر إيجابيا وسلبيا بالنظام العالمي المعروف.

1) ماهية المصارف الإسلامية:

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن أيضاً في جميع بقاع وأصقاع العالم منتشرة في معظم دولها، ومقدمة بذلك فكراً اقتصادياً ذا طبيعة خاصة، بعث من مرقد من جديد، وبعد أن حاول البعض طمس طول أربعة عشر قرناً من الزمان، فما كان منه إلا أن حطم حاجز الخوف وجدار الشك، وأباطيل عدم إمكانية تطبيقه أو عدم مناسبته لحاجة المعاملات الاقتصادية وغير الاقتصادية في حياتنا الحديثة¹.

1-1) نشأة المصارف الإسلامية:

يعود ظهور المصارف الإسلامية إلى سنة 1940 عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل من دون فائدة، وبعدها في أواخر الأربعينات بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي المعالم الإسلامية، غير أن هذا التفكير أخذ مدة طويلة ولم يجد له منفذاً تطبيقياً إلا في مصر مع بداية الستينات، فمدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية، تعد المدينة الأولى التي شهدت ميلاد أول تجربة للمصارف الإسلامية، وإن كانت لم تستمر سوى بضعة سنوات². فقد ظهرت سنة 1963 براندها أحمد النجار وأنتهت سنة 1967، ورغم قصر عمر التجربة، إلا أنها كانت ناجحة، ومهدت السبيل لانطلاقه حقيقية للعمل المصرفي الإسلامي، ابتداء من سنة 1971 بإنشاء أول مصرف إسلامي حكومي بمصر وهو بنك ناصر الاجتماعي.

وفي سنة 1974 أقر وزراء مالية الدول الإسلامية، في المؤتمر المنعقد بجدة، إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي باشر أعماله سنة 1975، والذي يعتبر أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في العالم، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي، وتنفيد بأحكام الشريعة الإسلامية. وأعقبه بنك دبي الإسلامي سنة 1975 ليصبح أول مصرف إسلامي يئسسه الأفراد، ثم توالى إنشاء المصارف الإسلامية حتى بلغ عددها 25 مصرف في نهاية عقد السبعينات، وارتفع إلى 100 مصرف في نهاية عقد الثمانينات، واستمرت وثيرة التوسع والانتشار للمصارف الإسلامية إلى أن وصل سنة 1996 عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية 192 مصرف موزعة على 34 دولة واستمر هذا التوسع من الألفية الثالثة إلى أكثر من 270 مصرف موزعة على مختلف أنحاء العالم بما فيها أوروبا وأمريكا، وتصل أموالها لأكثر من 260 مليار دولار، إذ استطاعت أن تعبئ كميات كبيرة من الأموال من شكل مساهمات أو ودائع استثمارية، وبمعدل نمو يناهز بين (13-16%)، إضافة إلى عدد من فروع المعاملات الإسلامية التي اقتحمت المصارف التقليدية على مستوى العالم.³

1-2) تقديم المصارف الإسلامية:

إن المصرف الإسلامي هو مصرف يلتزم بالقيم والمبادئ الإسلامية في هذا الجانب، كعدم التلاعب، والغش، والكذب، وضرورة الوفاء بالالتزامات، والمحافظة على سلامة أموال الغير حرصه على سلامة رأس ماله، بإدارتها إدارة اقتصادية سليمة ورشيدة، يقول تعالى في الآية 183 من سورة الشعراء "ولا تبخسوا الناس أشياءهم"، وفي سورة المائدة الآية 1 "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار" رواه ابن عباس.

✦ تعريف المصارف الإسلامية:

لما كانت المصارف الإسلامية لا تتعامل بسعر الفائدة أخذوا أو عطاء، فإن البديل هو استثمار الأموال، وفق قاعدة "الغنم بالغرم" دون فسح المجال للعائد الثابت المعلوم القيمة مسبقاً، سواء بالنسبة للمودعين، أو المصرف، بل توزع الأرباح أو الخسائر على الأطراف المشاركة في العملية، ونشير إلى أن أهم صيغ الاستثمار هذه تتمثل في: المضاربة، المشاركة بمختلف أنواعها، المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة، وكذا المسافات والمزارعة والبيع بالأجل والعجالة.

يمكن تعريف المصرف الإسلامي وفق صيغ مختلفة تتلاقى في نفس المنحنى، ومنها:

- مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها⁴؛
- جزء من المؤسسات المالية التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، طبقاً لأسلوب الوساطة المالية، القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة⁵.

تكون مصادر الأموال بالمصارف الإسلامية، إما داخلية أو خارجية:

- المصادر الداخلية: وتتمثل في رأس المال والاحتياطيات بمختلف أنواعها؛
- والمصادر الخارجية: تتمثل في حسابات الودائع بمختلف أشكالها، وكذا القروض أي الاقتراض من الغير شريطة أن يخلوا القرض طبعاً من الفوائد.

✦ خصائص المصارف الإسلامية:

يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على أسس ومبادئ وآليات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تختلف عن تلك الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي. فالإسلام دين شامل للعقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق في كل واحد لا يتجزأ، فقد خلق الله الإنسان من أجل عبادته، وسخر له كل ما في الأرض، ورسم له طرق العبادة بمعناها الواسع، وحدد له رسالته، وهي الاستخلاف وعمار الأرض.

ولعل أهم خصائص المصارف الإسلامية هي خاصية استبعاد التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، وبدونها لا يمكن اعتبار المصرف بأنه إسلامي، ولا يخفى ما لهذه الخاصية من أثر على جلب الودائع، ونشر السلوك الادخاري بالمجتمعات الإسلامية:

- توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمارات، وهو البديل الحاسم عن عمليات الإقراض والاقتراض بفائدة؛
- وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، وهذا امتثالاً لمنهج الإسلام في الاهتمام بجميع نواحي الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية، المادية منها والروحية.

هناك عدة عناصر أساسية تلتزم بها المصارف الإسلامية منها⁷:

- الالتزام في معاملاته بالحلال والابتعاد كل البعد عن المجالات الحرام والمشكوك بالالتزام في معاملاته بالحلال والابتعاد كل البعد عن المجالات الحرام والمشكوك فيها؛
- عدم التعامل بالربا؛
- حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال؛
- عدم أكل مال الناس بالباطل؛
- الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات؛
- عدم حبس المال وحجبه عن التداول واكتنازه؛
- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية؛
- أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة معاملات البنك ونتائج الأعمال؛
- وتحقيق التوازن بين مجالات التوظيف المختلفة.

✦ وأهداف المصارف الإسلامية:

إن الغرض الأسمى الذي تأسست لأجله المصارف الإسلامية هو تطبيق الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات الاقتصادية بعيداً عن شبهة الربا المحرم تحريماً صريحاً في الإسلام، وأهدافها، فقد جعل الإسلام مصدر الكسب الأساسي هو العمل، ولم يسمح أن يكون مرور الزمن وحده مبرراً للكسب، لأن الكسب بهذه الوسيلة يزيد من حجم النقود دون الزيادة في حجم الإنتاج فيؤدي بالتالي إلى التضخم، ومن هنا حرم الإسلام الربا بأي شكل من الأشكال⁸. وعليه، يمكن حصرها في:

- تطبيق الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات الاقتصادية الإسلامية. في التنمية الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية؛
- المساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمعات الإسلامية؛
- ونشر التراث الإسلامي في مجال فقه المعاملات المالية الإسلامية⁹.

(2) تطور خدمات المصارف الإسلامية:

تعد الخدمات المصرفية في المصارف بصفة عامة الواجهة الرئيسية للمتعاملين مع المصرف ووسيلة هامة لجذب المتعاملين الجدد والمحافظة علي المتعاملين الحاليين، فهي بوابة العبور للتعامل في أنشطة المصرف المختلفة. فالمصرفي الإسلامي يقدم أيضا كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف التقليدي فيما عدا تلك التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات¹⁰.

(1-2) خدمات المصارف الإسلامية:

إضافة إلى المهمة الأولى الخاصة بقبول الودائع النقدية بصورها المختلفة سواء للحفظ أو للاستثمار، فإن المصارف الإسلامية تقوم بتقديم خدمات أخرى لزبائنها مصرفية واجتماعية.

تقدم المصارف الإسلامية خدمات مصرفية متنوعة كتلك التي تقدمها المصارف التقليدية فيما عدا خصم الـ س ف تجات (الكمبيالات)، والتعامل في السندات ذات الفائدة، ومن أمثلة هذه الخدمات: تحصيل الشيكات والـ س ف تجات، والاكتتاب في الأسهم، ودفع المستحقات، وإصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية، وتأجير الخزائن، وعمليات التحويلات النقدية الداخلية والخارجية، وحفظ الأوراق المالية، وأعمال الوساطة والاستثمارات، والخبرة المالية والفنية، والدراسات الاقتصادية... إلى غير ذلك من الأعمال المشروعة.

نعتبر أن خدمات المصارف الإسلامية خدمات اجتماعية: ومن أهمها القروض بلا فوائد، أو ما يعرف بالقرض الحسن للشرائح الدنيا المحتاجة في المجتمع. كما يتولى صندوق الزكاة جمع الزكاة وتوزيعها في مصارفها الشرعية التي نصت عليها الآية الكريمة " إنما الصدقات للفقراء والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم"¹¹.

(2-2) عولمة خدمات المصارف الإسلامية:

ومن مواكبة خدمات المصارف الإسلامية لخدمات المصارف التقليدية تماشيا مع العصر، ومن طريقة عملها المغايرة لغيرها من المصارف، ومن صمودها واتساع نشاطاتها، واستمرارها في التوسع والقوة مقارنة مع عمرها ومحيطها فإن المصارف الإسلامية تعتبر بحق البديل الفعال للمجتمعات الإسلامية المتماشي ومعتقداتها، شريطة إدراك التغيرات المتواصلة على المستوى العالمي، وما تفرزه العولمة المالية من تحديات على المصارف، وخاصة منها المصارف الإسلامية.

⊕ العولمة مفهوم عالمي كوني:

إن كلمة العولمة Globalisation أو Mondialisation (الكونية أو الكوكبية) هي جعل الشيء على مستوى عالمي، أي جعل الشيء من المحدود المراقب إلى اللا محدود الذي لا يراقب¹²، والمفهوم الذي تعني فيما تعنيه إضفاء طابع عالمي أو كوني

على النشاط الإنساني¹³. وأصبحت تمثل في بداية الألفية الثالثة أكثر المصطلحات شيوعاً على المسرح السياسي الدولي، إلا أنها لا تزال إلى حدها غير واضحة المعالم من حيث تحديد المفهوم، لذا فإنه من المبالغة الحديث عن هذه الظاهرة، كقوة تستطيع أن تلغي التمايز الوطني للدول الوطنية الصغيرة إلغاء تاماً، أو تهيمش الحضارات الكبرى، وتختزل شخصيتها المتميزة في صورة المذهب السوقي¹⁴. وفق هذا المنطق، عرفت العولمة عدة أشكال، كالعولمة الاقتصادية والعولمة المالية، والعولمة الثقافية، والعولمة التقنية... الخ.

ويمكن القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة تتمحور حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء في تبادل السلع والخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال، أوفي انتشار المعلومات والأفكار والثقافات، وما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب، بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض.

أما المدى الأبعد لمفهوم العولمة فيمكن اقتصاره بالاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة، والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال، والأيدي العاملة والثقافات، ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود الوطنية، وتضعف سيادة الدولة الوطنية على مواردها وأولوياتها، ورعاياها¹⁵. للعولمة أهداف تختلف بحسب وجهات نظر المتحمسين المؤيدين لها أو غير المتحمسين المعارضين لها، كما أن لها مخاطر على جميع المستويات الاقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، وأمنية.

✦ عولمة تحرير الخدمات المصرفية:

مع تزايد العولمة المالية، بإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود وقيام منظمة التجارة العالمية فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفية ومن المتوقع أن تستمر هذه المنافسة وتزداد خاصة مع قيام مؤسسات التأمين، ومؤسسات الأوراق المالية، ومؤسسات الوساطة الأخرى بتقديم الخدمات المالية المرتبطة بالنشاط المصرفي.

وقد تؤدي المنافسة إلى زيادة كفاءة الجهاز المصرفي، وتخفيض التكاليف وتحسين الإدارة، وتحسين جودة الخدمة، إلا أنها قد تؤثر سلباً على المصارف الضعيفة والصغيرة حيث تزداد الحاجة إلى وجود كيانات مصرفية ضخمة تستطيع المنافسة في السوق المحلي والخارجي على حد سواء¹⁶.

ولا يخفى ما لحق الجهاز المصرفي من آثار سلبية، وأزمات قوية جراء هذا التحرير، كان وقعها شديداً على اقتصاديات الدول التي حدثت فيها، بل امتد تأثيرها السلبي إلى دول أخرى.

إن التحرر المالي هو أساس الأزمات المالية والمصرفية، وذلك نتيجة زيادة الائتمان المحلي الممنوح للقطاعات المختلفة، وهذا يؤدي إلى تعرض المصارف المحلية إلى مشاكل من خلال القروض المتعثرة، والديون المدومة، كما أن التحرر المالي يعرض الدولة لمخاطر أزمات العملات في حالة التحويل المفاجئ لرأس المال للخارج¹⁷.

وقد تصاعدت أزمات المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأوروبا وجنوب شرق آسيا، لعل أخطرهما وأشدها وقعا، الأزمة المالية العالمية التي كانت انطلاقتهما من الولايات المتحدة سنة 2008، وامتدت إلى أغلبية الدول المتطورة، محطمة اعتراف المصارف وأقدمها، ومفلسة لآلاف المؤسسات، ومبطنة تطور أقوى الاقتصاديات، تاركة ركوداً متواصلاً لا تزال الدول الغربية تسعى جاهدة للتخفيف منه، ومن آثاره السلبية لاسيما البطالة، كما تأثرت غالبية دول المعمورة، بهذه الأزمة مباشرة

أو بطريقة غير مباشرة. ومن هنا يمكن حصرها هم هذه الآثار على المصارف الإسلامية خاصة.

(2-3) آثار العولمة على المصارف الإسلامية:

أصبحت المصارف لا يمكن الاستغناء عنها مهما كان شكلها، وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه، وبالنظر إلى أن المصارف الإسلامية أصبحت تتنافس المصارف التقليدية الربوية، فقد أصبح هناك إقبال كبير على المصارف الإسلامية ونحو إسلامية المعاملات بفتح فروع في كل منطقة منافس في ذلك جميع المصارف الربوية الموجودة في تلك المناطق. فقد زاد اهتمام الغرب أنفسهم بهذا النوع من المصارف والذي يحقق عائدا أكبر من المصارف الربوية بالإضافة لتحقيقه لنمو اقتصادي في داخل البلاد التي يوجد بها¹⁸. من هنا، لا شك أن العولمة وتحرير التجارة في الخدمات المالية له آثار إيجابية وسلبية على هذه المصارف الإسلامية.

⊕ الآثار السلبية المحتملة:

إن التخوف من الانعكاسات السلبية للعولمة المالية على المصارف الإسلامية يرجع إلى عدة أسباب أهمها ما يلي¹⁹:

- تحرير التعامل في الخدمات المصرفية، يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع المصارف الأجنبية، في الوقت الذي لا تزال فيه المصارف الإسلامية غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة، نظرا لمحدودية إجماعها وتواضع خدماتها مقارنة بالمصارف الأجنبية، وقد تؤدي هذه المنافسة إلى خروج بعض الوحدات المصرفية الإسلامية من السوق؛
- يمكن لتحرير التجارة في الخدمات المصرفية أن يقلل بدرجة حادة أو يلغي دعم الصناعات الوليدة، وخاصة الصناعات الصغيرة من المصارف الإسلامية، بحسب ارتفاع درجة المخاطرة حسب اتفاقية بازل²⁰ مما يحد من تمويل المصارف الإسلامية لعملية التنمية في الدول الإسلامية؛
- قد تشكل المصارف الأجنبية احتكار في مجال التسهيلات المتطورة الجديدة اعتمادا على خبرتها الواسعة في هذه المجالات، وضعف القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية؛
- ضعف قدرة المصارف الإسلامية في فتح فروع لها في الخارج، مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات؛
- وضعف قدرة الجهاز المصرفي الإسلامي على تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية، بسبب قلة خبرتها، وضعف أداء العاملين فيها، وعدم قدرتها على استخدام التكنولوجيا المتطورة والمتقدمة.

⊕ والآثار الإيجابية المحتملة:

إن صناعة الصيرفة الإسلامية هي صناعة معولمة بطبيعتها، فليست محصورة في منطقة أو إقليم أو دولة معينة، بل هي منتشرة في جميع أجزاء المعمورة تتبناها وتقدمها أبرز المؤسسات المالية الغربية. وعليه، فإن تأثير العولمة على هذه الصناعة سيكون إيجابيا، مما سيطور هذه الصناعة وسيؤدي إلى اشتداد المنافسة بينها لاجتذاب رؤوس الأموال الراغبة في الاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية²¹. من أهم هذه الآثار ما يلي²²:

اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، سوق تعمل على رفع كفاءة المؤسسات المصرفية الإسلامية وفعاليتها وذلك يرجع إلى ما يلي:

- تطور الأساليب والممارسات المصرفيين في السوق المصرفي الإسلامي، بشكل يتواءم مع أحداث التقنيات المتاحة في العالم؛
- التعرف على أفضل الأساليب الإدارية، والمحاسبية، والاستعادة من تراكم الخبرة، وإعداد كوادرها على مستوى عال من الكفاءة؛
- تطور العديد من الابتكارات، والأدوات المالية التي لم تكن متاحة في السابق بحيث تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- تدعيم سوق رأس المال الإسلامي بالخبرات المؤهلة والمدرية تدريباً عالياً في مجال الاكتتاب، والسمسرة، والمقاصة، والترويج، وإدارة المحافظ، وصناديق الاستثمار.

تستطيع المصارف الإسلامية الاستفادة من المعاملة بالمثل، والحصول على تسهيلات وتسهيلات مماثلة من الدول الأعضاء في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في القطاع المصرفي، كما يمكنها الاستفادة من الآثار الإيجابية المترتبة على تحرير الخدمات المالية عالمياً، مثل زيادة نفاذ الخدمات المصرفية الإسلامية إلى أسواق الدول المتقدمة، والحد من القيود التي تفرضها المصارف المركزية في تلك الدول للحد من وجود المصارف الأجنبية، وهذا يمثل مكسباً كبيراً أمام القطاع المصرفي الإسلامي. توجد فرصة فريدة أمام المصارف الإسلامية لتقديم خدماتها للأقليات المسلمة في الأمريكيتين وأوروبا، وجنوب شرق آسيا، وإفريقيا، وأستراليا. إن وجود الحاجة إلى تلبية احتياجات الأسواق الإسلامية الناشئة، من بنية تحتية ومرافق متطورة ومصانع، يفتح المجال أمام المصارف الإسلامية التي تستطيع أن تلبى تلك الاحتياجات، بفضل أدواتها القائمة على المشاركة.

خاتمة:

للصرفية الإسلامية تحديات كثيرة أهمها تحديات العولمة وتحرير الخدمات المالية، فلا يكاد يوجد بحث عن التحديات إلا وأشار إلى العولمة وتحرير الأسواق كأبرز التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية.

للعولمة المالية انعكاسات إيجابية وسلبية على جميع المؤسسات المصرفية التقليدية كانت أم إسلامية، والإدارة الرشيدة هي التي تدرك جيداً المحيط الذي نعيش فيه من أجل استغلال الفرص، وتفادي النقائص والصعوبات، والمصارف الإسلامية مدعوة أكثر من غيرها لمعرفة محيطها الداخلي، حصراً لإمكاناتها وقدراتها، وكذا محيطها الخارجي، مع التمسك بهويتها الإسلامية، والابتعاد عن كل ما يشير إلى الشبهات حولها.

تعتبر المصارف الإسلامية حديث النشأة إذا ما قورنت بغيرها من المصارف التقليدية، فقد عرفت انطلاقها الحقيقية كتجربة أبدت نجاحاً معتبراً سنة 1963، إلا أنها كانت البداية التي أزيلت الحذر والشكوك من صعوبات التطبيق لمنهج إسلامي في المعاملات المالية. واليوم أصبحت معاملاتها تخضع بالاهتمام حتى من المصارف التقليدية الكبرى لاسيما بعد الأزمة العالمية 2008، ولقد جاء هذا الاهتمام بعد أن أثبتت هذه المصارف قدرتها على الصمود بطريقة عملها المتميزة في استثمار الأموال وفق صيغ متنوعة (كالمضاربة والمشاركة، والمرابحة، بيع السلم، والإجارة، والاستصناع وغيرها) مع تقديمها لخدمات

مصرفية متنوعة لغيرها من المصارف فيما عدا خصم الـ سد ف تجات والتعامل في السندات، وكذا تقديمها لخدمات اجتماعية كالقرض الحسن وتوزيع الزكاة من مصاريفها الشرعية.

إن هذه المصارف لغيرها من المصارف في جميع الأقطار أضحت تعيش في وسط متغير باستمرار يفرض فرصا وتحديات، ناجمة عن ما يعرف بالعولمة التي فرضتها تغيرات هامة على المستوى العالمي وتطور تكنولوجيا كبيرا أضفيا إلى التخفيف وتذليل الحواجز التي تقف من وجه التجارة من السلع والخدمات واديا إلى عولمة مالية كانت لها وستكون ايجابيات وسلبيات ولاسيما على المصارف الإسلامية، فنزع الحواجز يعني التحرير، والتحرير يعني إطلاق العنان للمنافسة وهذا أمر له محاسنه على هذه المصارف نفسها، كما أن له سلبياته من جهة أخرى، وتعتبر قضية التحرير هذه أهم شيء، يؤدي إلى مختلف الآثار الإيجابية والسلبية، لكن الآثار الإيجابية في نظرنا تبقى أهم لكونها تدفع بالقائمتين على هذه المؤسسات للعمل أكثر، والاجتهاد لمسيرة التطورات لاسيما بابتكار صيغ تمويلية جديدة، وتقديم خدمات مصرفية واجتماعية تفوق ما تقدمه المصارف الأخرى.

الهوامش والمراجع:

- 1 محسن أحمد الخضيرى، «مفهوم البنك الإسلامي»، تاريخ الموضوع: 2012/03/28، <http://www.alsadrain.com/maowsoaa/eqtsad/22.htm>
- 2 حيدر يونس الموسوي، «المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية»، ط. دار الباروزي، عمان، 2011، ص 23 [نقلا عن احمد النجار، «حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل وأوهام الصورة»، ط. شركة سيرنيت، القاهرة، 1993، ص 59].
- 3 المرجع السابق لـ حيدر يونس الموسوي، ص 25 بتصرف.
- 4 المرجع السابق لـ محسن أحمد الخضيرى، <http://www.alsadrain.com/maowsoaa/eqtsad/22.htm>
- 5 جابر شعيب الاسماعيل، «مفهوم العمل المصرفي الإسلامي»، تاريخ الموضوع: 2010/04/18، <http://www.alukah.net/Culture/0/20790/>
- 6 مقال، «خصائص المصارف الإسلامية»، تاريخ الموضوع: 2010/12/19، <http://www.islamfin.go-forum.net/t579-topic>
- 7 المرجع السابق لـ محسن أحمد الخضيرى، <http://www.alsadrain.com/maowsoaa/eqtsad/22.htm>
- 8 مقال، «كيف استغنت المصارف الإسلامية عن الربا»، تاريخ الموضوع: 2002/04/06، <http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Riba/6633.doc>
- 9 مقال، مجلة الأمة، العدد 59، ذو القعدة 1405هـ، «قسم الدراسات ببيت التمويل الكويتي»، ص 30.
- 10 مقال، «كيف استغنت المصارف الإسلامية عن الربا»، <http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/213.doc>
- 11 سورة التوبة، الآية 60.
- 12 محمد عمر الحاجي، «ظاهرة العولمة الاقتصادية»، ط. دار المكتبي، دمشق، 2001، ص 13.
- 13 يحي احمد الكعكي، «العولمة الإسلامية العربية»، ط. دار النهضة العربية (الطبعة الثانية)، بيروت، 2003، ص 37.
- 14 المرجع السابق لـ يحي احمد الكعكي، ص 46.

- 15 أكرم عبد الريم، «التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي»، ط. دار مديوني للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص 126 [نقلا عن احمد صادق الديجاني، «في مواجهة النظام الشرق أوسطي»، ط. دار المستقبل العربي، بيروت، 1994، ص 42].
- 16 عبد المطلب عبد الحميد، «العولمة واقتصاديات البنوك»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 38.
- 17 المرجع السابق ل احمد سليمان خصاونة، ص 240.
- 18 مقال، «مدي تأثير العولمة علي أداء المصارف الإسلامية»، تاريخ الموضوع: 2008/12/24، <http://almasre.ahlamontada.com/t13-topic>
- 19 رمضان على السراح & بدر جاسم الفيكاوسي، «التوقعات المحتملة للعولمة على القطاع المصرفي في دولة الكويت»، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر حول «العولمة وأبعادها الاقتصادية، جامعة الزرقاء الأهلية، 10-8 أوت 2000، ص ص 146-147 [نقلا عن المرجع السابق ل احمد سليمان خصاونة، ص 243].
- 20 لجنة بازل، لجنة تشكلت للرقابة المصرفية من مجموعة من الدول الصناعة العشر G 10 نهاية سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بسويسرا بمدينة بازل.
- 21 أحمد طه العجلوني، «المصارف الإسلامية والعولمة المالية: الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة»، <http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/b07.pdf>
- 22 لاهم الناصر، «الصيرفة الإسلامية والعولمة»، تاريخ الموضوع: 2010/12/28، <http://islamfin.go-forum.net/t872-topic>